اليات التسعير في ظل تقلبات سعر الصرف

والابعاد الاقتصادية والاجتماعية والاستثمارية

د. سامي محمد قاسم نعمان

أولا علاقة أسعار الصرف بالسوق

تلعب أسعار الصرف دورا مهما في الاقتصاد، فهي التي توضح موقف الدولة المالي وقوة بنكها المركزي على التعامل والتصرف للحفاظ على الاستقرار النقدي كما أنها تعكس مرونة السياسية النقدية ومدى الانسجام بين السلطات المالية والنقدية

كما يلعب سعر الصرف دورا مهمًا في النشاطات الاقتصادية الخارجية التي تقوم بها الدول، سواء كان ذلك النشاط تجاريا أو استثماريا، حيث يحتل سعر الصرف مركزا محوريا في السياسة النقدية، بسبب استخدامه كهدف أو كأداة أو ببساطة كمؤشر على تنافسية الدولة، من خلال تأثيره على مكونات النمو الاقتصادي مثل الاستثمار، درجة الانفتاح على التجارة الدولية والتدفقات المالية وتطور القطاع المالي.[1]

سعر الصرف يلعب دورًا مركزيًا في التجارة ويساهم في تحديد السياسة التجارية، وتؤثر تقلبات سعر الصرف على تكاليف التصدير والاستيراد، عندما تنخفض قيمة العملة المحلية، تصبح كلفة الاستيراد أعلى. على سبيل المثال، إذا كانت الدولة تستورد القمح أو الوقود أو الأجهزة الإلكترونية، فإن انخفاض العملة يعني دفع مبالغ أكبر مقابل نفس الكمية، هذا الانخفاض يترجم مباشرة إلى ارتفاع أسعار السلع في السوق المحلي، وهو ما يعرف بالتضخم المستورد.''

[1] معهد الدراسات المصرفية – الكويت العدد 12.

وتعتبر أسعار العملات من أبرز المؤشرات الاقتصادية التي تراقبها الدول والمستثمرون والمستهلكون على حد سواء. قد يظن البعض أن تقلب سعر العملة مجرد شأن يخص البنوك أو أسواق المال، لكن الحقيقة أن له تأثيراً مباشراً على تفاصيل حياتنا اليومية، من أسعار السلع في السوق إلى فرص العمل والنمو الاقتصادي.

كما أن سعر العملات الأجنبية يؤثر على الدين الخارجي للدولة حيث ان انهيار عملة الدولة يعني ارتفاع أعباء الدين الخارجية.

لذلك فأن الحفاظ على سياسات ثابتة ومستقرة في تحديد أسعار الصرف يساعد في تعزيز ثقة الأسواق والمستثمرين، كما يساعد على التخطيط طويل الاجل.

ثانيا الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والاستثمارية لتقلب أسعار الصرف

1- البعد الاقتصادي:

أن تقلبات أسعار الصرف تعتبر من أبرز العوامل المؤثرة في الأداء الاقتصادي لأي دولة، نظرا لانعكاساتها المباشرة على التجارة الخارجية، والاستقرار المالي، والتضخم، والنمو الاقتصادي. إذ يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية إلى زيادة تكلفة الواردات، ما يرفع مستويات الأسعار المحلية ويؤثر سلبا على القوة الشرائية للمستهلكين، والعكس صحيح، كما أن تقلب سعر الصرف يخلق حالة من عدم اليقين في الأسواق المالية، ويؤثر على الموازنة العامة للدولة من خلال زيادة أعباء الديون المقومة بالعملات الأجنبية، خاصة في الدول ذات الاقتصادات المفتوحة والمرتبطة بالاستيراد.

وفي إحالة اليمنية وفي ظل اعتماد اليمن في 90% من احتياجاتها على السلع المستوردة فإن تقلب أسعار الصرف يدفع التجار إلى عدم اليقين خاصة وان التعاملات اليومية والآجلة في السوق حتى شهر

أغسطس من هذا العام كانت تتم بالعملات الأجنبية وبالتالي فإن تقلب أسعار الصرف صعودا وهبوطا يسبب خسائر للبعض ومكاسب للبعض الاخر إلا أنه في المحصلة يزيد من حالة عدم اليقين الاقتصادي ويرفع درجات التشكك في وضع الاقتصاد ومستقبله وهي اخطر مراحل الاقتصاد، حيث أن قوة أي اقتصاد في العالم تعتمد على درجة الموثوقية فيه فإن قلت درجة الموثوقية زادت إمكانيات الانهيار الاقتصادي.

وهنا في الحالة اليمنية فإن تقلبات أسعار الصرف وما يصاحبها من عدم اليقين بمستقبلها يدفع التجار إلى:

- ❖ الانسحاب من السوق والبحث عن أسواق أكثر استقرارا.
- ❖ رفع هامش التحوط الربحي – رفع نسبة الربح عبر رفع قيمة البيع للسلعة أو الخدمة تحسبا لتغير أسعار الصرف خصوصا للمبيعات الآجلة – خصوصا أن ليس كل مصروفات التاجر بالعملة الصعبة.
- ❖ التوقف المؤقت عن الاستيراد حتى تستقر الأسعار.
- ❖ تحويل كامل للتعاملات التجارية بالعملة الصعبة لتجنب مخاطر التقلب في سعر الصرف.
- ❖ إيقاف التعامل الاجل.

أن التأثير الاقتصادي لتقلبات سعر الصرف لا يؤثر فقط على القطاع التجاري فقط بل حتى على الحكومة نفسها، حيث أن الحكومة كانت تعتمد على مبيعات النفط بنسبة 57% من الإيرادات العامة وهذه المبيعات كانت تقوم بالعملة الصعبة بينما أكبر بند في موازنة الحكومة وهو بند المرتبات والذي يمثل ما يقارب 50% من حجم الموازنة العامة يصرف بالعملة المحلية وبالتالي فإن تقلب أسعار صرف العملة قد يؤدي إلى ارتفاع العجز في موازنة الدولة في حالة ارتفاع صرف العملة المحلية أو

انخفاضه في حالة انخفاض سعر صرف العملة المحلية، فمثلا اذا فرضنا ان قيمة بند المرتبات الشهرية تمثل 81 مليار ريال يمني شهريا فإن هذه المبلغ وفقا لسعر الصرف قبل أغسطس 2025 – الدولار =2800 ريال يمني- كان يمثل ما قيمته 28,928,571 دولار أي 347,142,857 دولار سنويا أما الان وفي ظل سعر الصرف الحالي – الدولار = 1617 ريال – فإن المبلغ يساوي 50,092,764 دولار شهريا أي 601,113,172 دولار سنويا أي ان نسبة الزيادة مقومة بالدولار بلغت 73%.

وحتى مع توقف تصدر النفط فإن المنح التي تقدم لليمن تقدم بالعملة الصعبة.

وحتى وإن قال البعض أنه في المقابل ان الإيرادات المحلية بالعملة المحلية ترتفع قيمتها بالعملة الصعبة فإن ذلك يظل بنسبة الإيرادات بالعملة المحلية إلى الايرادات بالعملة الصعبة، وهي هنا للأسف ترجح الإيرادات بالعملة الصعبة سواء مبيعات النفط سابقا أو المنح حاليا.

ولا يقتصر التأثير على الحكومة في هذا الجانب فقط، بل يتعداه إلى حجم الديون العامة سواء المقومة بالعملة المحلية أو العملة الصعبة سواء ديون داخلية أو خارجية.

حيث أن تقلب أسعار الصرف يؤثر في قدرة الدولة على الوفاء بهذه الديون.

ففي حالة انهيار سعر صرف العملة المحلية فإن ذلك يشكل عبئ على الدولة في تسديد مدفوعات الديون الخارجية، كما أنها تشكل عبى على الدولة في تسديد حجم الدين الداخلي إذا كانت اغلب إيرادات الدولة تأتي من مصادر بالعملة الصعبة.

فمثلا إذا فرضنا أن حجم الدين الداخلي لليمن يبلغ 1,7 تريليون ريال فإن حجم هذا الدين بالعملة الصعبة قبل أغسطس 2025 كان يساوي 607 مليون دولار بينما بلغ وفقا لسعر صرف ما بعد أغسطس 2025 1,051 مليار دولار زما يقارب 8 مليار دولار وفقا لأسعار ما قبل عام 2015

كما أن البعد الاقتصادي يشمل حجم الانفاق الاستهلاكي للأسر والتي تتأثر بتقلبات سعر الصرف خفضا ورفعا ، في ظل ثبات حجم المرتبات خاصة للعاملين بالقطاع العام المدني والعسكري فإن أي ارتفاع في سعر صرف العملات الأجنبية يعني ارتفاع أسعار السلع والخدمات وبالتالي انخفاض حجم القيمة الشرائية للعملة المحلية والمرتبات وهو ما يعكس بانخفاض حجم المشتريات وبالتالي انخفاض حجم المبيعات للتجار وانخفاض الأرباح وينعكس ذلك في انخفاض حجم الضرائب المحصلة، أي تأثير كلي وشامل على كافة القطاعات الحكومة والمجتمع والقطاع الخاص.

كما تظهر تأثيرات تقلبات أسعار الصرف في انخفاض كمية السلع في السوق وشحة المخزون نتيجة عدم اليقين، مما قد يساهم في وجود مضاربات على بعض أنواع السلع.

2- البعد الاجتماعي

ينعكس تأثير تقلب أسعار الصرف على الاستقرار الاجتماعي ومستوى المعيشة، حيث يؤدي تدهور قيمة العملة إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية والخدمات، ما يحدث ضغوطًا على الفئات محدودة الدخل. كما أن التضخم الناتج عن تقلبات الصرف يقلل من القدرة الشرائية ويزيد من معدلات الفقر والبطالة. ومن ناحية أخرى، فإن عدم استقرار الأسعار يولّد شعورا بعدم الأمان الاقتصادي، ويؤدي إلى تغير أنماط الاستهلاك والادخار لدى الأفراد، مما يؤثر سلبًا على الاستقرار المجتمعي العام.

فمثلا وفقا لتقرير البنك المركزي اليمني لعام 2022 فإن قيمة السلة الغذائية للأسرة بلغت متوسط 86,144 ألف ريال[2] مرتفعة ما بين 25%- 35% عن عام 2021 بسبب تقلبات سعر الصرف حيث كان سعر صرف الدولار عام 2021 يساوي 1032 ريال وارتفع إلى 1172 ريال عام 2022، بينما

[2] تقرير البنك المركزي اليمني 2022

بلغت قيمة السلة 98,639 ريال عام 2024 عندما بلغ سعر الصر2059 ريال للدولار[3] وبارتفاع بلغ 14% في قيمة السلة الغذائية – تقدر جهات أخرى قيمة السلة ما بين 120الف و130 ألف ريال خلال عام 2024.

وهو ما يعني ارتفاع قيمة السلة الغذائية فوق متوسط قيمة الأجور الحكومية أي زيادة مساحة ونسبة الفقر.

أيضا في دولة مثل اليمن تعتمد الكثير من الاسر على تحويلات أبنائها من المغتربين في الخارج إن تقلبات أسعار الصرف تؤثر على هذه التحويلات وتوجهاتها انخفاضا وارتفاعا.

3- البعد الاستثماري

يشكل استقرار سعر الصرف أحد العوامل الجوهرية لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي، إذ يعد من المؤشرات الرئيسة التي يعتمد عليها المستثمرون في تقييم بيئة الاستثمار، فالتقلبات الحادة في سعر الصرف تضعف الثقة في الاقتصاد الوطني، وتؤدي إلى هروب رؤوس الأموال نحو أسواق أكثر استقرارا.

كما أن المستثمرين الأجانب غالبا ما يترددون في ضخ استثمارات طويلة الأجل في بيئة تتسم بعدم وضوح الرؤية النقدية، لأن تقلب سعر العملة يؤثر في قيمة الأرباح المحققة وتحويلها للخارج .في المقابل، يمكن أن يشكل استقرار سعر الصرف حافزا رئيسيًا لتنشيط الاستثمارات الإنتاجية والتجارية، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

[3] تقرير البنك المركزي اليمني 2024

وفي الحالة اليمنية هذه التقلبات في سعر الصرف كان لها تأثير مباشر وعميق على أداء الاستثمار المحلي، سواء في القطاع الصناعي أو التجاري أو الزراعي أو العقاري.

تأثير تقلب سعر الصرف على الاستثمار المحلي

1- ارتفاع تكاليف الإنتاج والاستيراد

- يعتمد الاقتصاد اليمني بشكل كبير على استيراد المواد الخام والمعدات، لذلك فإن تراجع قيمة الريال أمام الدولار أدى إلى ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج بصورة كبيرة.
- على سبيل المثال، ارتفعت تكلفة استيراد المواد الأولية بنسبة تجاوزت 80%بين عامي 2020 و2024، وفقًا لتقديرات البنك المركزي اليمني وتقارير وزارة الصناعة والتجارة.
- هذه الزيادة رفعت تكاليف الإنتاج الصناعي، وأجبرت العديد من المصانع المحلية الصغيرة والمتوسطة على تخفيض الإنتاج أو الإغلاق الكامل، ما أدى إلى تقلص النشاط الصناعي المحلي.

2- تآكل رأس المال المحلي وضعف السيولة

تقلب سعر الصرف تسبب في تراجع القيمة الحقيقية للأصول المالية والنقدية لدى المستثمرين، خاصة من يحتفظون برؤوس أموالهم بالريال اليمني.

كثير من المستثمرين المحليين لجأوا إلى تحويل مدخراتهم إلى الدولار أو الذهب كملاذ آمن ضد التضخم، مما قلل من حجم السيولة المتاحة للاستثمار داخل السوق.

ونتيجة لذلك، تراجعت معدلات الاستثمار الحقيقي في القطاعات الإنتاجية، مقابل زيادة الاستثمارات المضاربية (في العملات والعقارات والسلع المستوردة)، ما أضعف قاعدة الإنتاج المحلي.

3- انعدام الثقة في البيئة الاستثمارية

التقلب المستمر في سعر الصرف خلق بيئة غير مستقرة اقتصاديًا، مما جعل المستثمرين غير قادرين على التنبؤ بتكاليف التشغيل أو الأرباح المستقبلية.

هذا الوضع دفع العديد من رجال الأعمال إلى تجميد مشاريعهم أو نقل أنشطتهم إلى الخارج، خاصة في دول مثل مصر وتركيا وماليزيا، حيث البيئة أكثر استقرارًا.

4- تأثيره على تمويل المشاريع

البنوك المحلية تأثرت بشدة بانخفاض قيمة العملة، حيث تراجعت قدرتها على الإقراض بالريال اليمني بسبب ارتفاع المخاطر الائتمانية وتآكل رأس المال.

كما أن القروض طويلة الأجل أصبحت غير جاذبة بسبب تذبذب أسعار الفائدة وغياب أدوات التحوط المالي.

هذا أدّى إلى انكماش الائتمان الموجه للاستثمار، لا سيما في القطاعات الزراعية والصناعية، التي تعتمد على التمويل البنكي في التشغيل والتوسع.

5- زيادة المخاطر في الأسواق

التقلب الحاد في سعر الصرف جعل المخاطرة الاستثمارية عالية جدًا، حيث أصبحت الأرباح المحتملة غير مستقرة وتخضع لتغيرات مفاجئة في الأسعار.

أدت هذه الحالة إلى تحول المستثمرين نحو الأنشطة السريعة الدوران (مثل تجارة العملة والسلع الاستهلاكية قصيرة الأجل) بدلًا من المشاريع الإنتاجية طويلة الأجل.

.

ثالثا أليات التسعير في ظل تقلب أسعار الصرف

يقصد بـ آليات التسعير (Pricing Mechanisms) مجموعة القواعد والعوامل والإجراءات التي يتم من خلالها تحديد أسعار السلع والخدمات في السوق، سواء من قبل قوى السوق (العرض والطلب) أو من خلال تدخل الدولة أو الشركات أو المؤسسات الاقتصادية.

تعتمد آليات التسعير في الدول على مزيج من العوامل الاقتصادية، السياسات الحكومية، واستراتيجيات السوق المختلفة لتحديد أسعار السلع والخدمات .تختلف هذه الآليات من دولة لأخرى، حيث تشمل سياسات دعم الأسعار، والضرائب، وتكاليف الإنتاج، وأسعار الصرف، بالإضافة إلى استراتيجيات خاصة بالشركات مثل التسعير على أساس التكلفة أو القيمة أو المنافسة .

وتنقسم اليات التسعير إلى قسمين

1) اليات تسعير مفروضة من قبل السلطة – مركزية أو محلية.
2) اليات تسعير حسب قوى السوق – العرض والطلب.

آليات التسعير المعتمدة على قوى السوق

في هذه الآليات، يتم تحديد الأسعار بشكل أساسي من خلال قوى العرض والطلب والمنافسة في السوق الحرة .

- التسعير على أساس التكلفة :تحدد الشركات السعر من خلال إضافة هامش ربح محدد مسبقًا إلى تكاليف إنتاج المنتج أو الخدمة، مثل تكاليف الإنتاج والتشغيل.

- التسعير على أساس القيمة :يتم تحديد السعر بناءً على القيمة التي يدركها العملاء للمنتج أو الخدمة، وليس على التكلفة الفعلية.

- التسعير على أساس المنافسة :تُحدد الأسعار وفقًا لأسعار المنتجات أو الخدمات المنافسة في السوق، مع تعديلها لتكون أكثر تنافسية.

- التسعير الديناميكي :تُستخدم هذه الآلية، خاصة في التجارة الإلكترونية، لتعديل الأسعار في الوقت الفعلي بناءً على بيانات العرض والطلب وسلوك المستهلكين.

- التسعير الجغرافي :تقوم الشركات بتعديل الأسعار في الأسواق الدولية بناءً على ظروف السوق المحلية، مثل تكاليف الضرائب وقوة الشراء المحلية.

- التسعير النفسي :تهدف هذه الآلية إلى التأثير على قرارات الشراء لدى المستهلكين من خلال تحديد أسعار تبدو أقل، مثل تسعير منتج بـ 9.99 دولارًا بدلًا من 10 دولارات .

آليات التسعير المعتمدة على التدخل الحكومي

تستخدم الحكومات بعض الآليات للتدخل في تحديد الأسعار، خاصة في قطاعات معينة أو أوقات الأزمات .

- الدعم الحكومي :تقدم بعض الدول الدعم للسلع الأساسية مثل الوقود والغذاء، مما يؤثر على سعرها النهائي للمستهلك. على سبيل المثال، يختلف مستوى الدعم للوقود بشكل كبير بين الدول.

- الضرائب والرسوم: تفرض الحكومات ضرائب ورسومًا على السلع المستوردة والمحلية، وتختلف هذه الرسوم بشكل كبير بين الدول، مما يؤثر على السعر النهائي للمستهلك
- تسقيف الأسعار :في حالات الاحتكار أو الانحرافات السوقية، قد تفرض الحكومة سقفًا سعريًا على سلع معينة للحد من استغلال المستهلكين.
- تسعير السلع العامة :تحدد الدولة أسعار بعض السلع والخدمات العامة، مثل الكهرباء والمياه، التي يصعب على القطاع الخاص توفيرها بالكفاءة المطلوبة .

العوامل المؤثرة في آليات التسعير

- تقلبات العملة :يمكن أن تؤثر تقلبات أسعار الصرف على تكاليف السلع المباعة
- اللوائح والقوانين المحلية :يجب على الشركات الامتثال للأنظمة والقوانين المحلية التي قد تفرض قيودًا على الأسعار أو تفرض ضرائب إضافية.
- تكاليف سلسلة التوريد العالمية :تشمل التكاليف المرتبطة بالشحن والتعريفات الجمركية والضرائب المضافة، والتي تضاف إلى السعر النهائي للمنتج .
- تكاليف النقل الداخلي والطاقة: تعتبر تكاليف النقل والطاقة من اكبر التكاليف التي تشكل جزء كبير من قيمة السلع في اليمن.

آليات التسعير في ظل تقلب أسعار الصرف في اليمن

شكل تسعير السلع والخدمات في اليمن إحدى أكثر القضايا الاقتصادية حساسية في ظل الانقسام النقدي والمؤسسي الذي تعيشه البلاد منذ عام 2017، وما تبعه من تدهور حاد في سعر صرف الريال اليمني أمام العملات الأجنبية.

فقد أدى هذا التقلب المستمر إلى تشوه آليات التسعير، وظهور فروق سعرية واسعة بين المناطق، وانعدام الثقة في الأسعار الرسمية، وتضخم تكاليف المعيشة، في ظل تدهور العملة اليمنية خلال السنوات الأخيرة، اتبعت الأسواق المحلية آليات تسعير غير مستقرة تتغير باستمرار مع تقلب سعر الصرف، وأبرز سماتها:

1. ربط الأسعار بالدولار الأمريكي في السلع المستوردة (مثل القمح والزيت والسكر).
2. تغيير قوائم الأسعار دوريًا لتواكب التغيرات في سعر الصرف اليومي.
3. احتساب الأسعار بالريال الجديد في الجنوب والريال القديم في الشمال مما أدى إلى وجود سعرين فعليين لنفس السلعة في مناطق مختلفة.
4. ظهور تسعير مضاربي ناتج عن الخوف من فقدان قيمة العملة المحلية، خاصة لدى كبار التجار تتسع هذه الظاهرة أثناء **التذبذب الحاد في سعر الصرف،** إذ يبرر التجار الزيادات المفاجئة بأنها ناتجة عن "انخفاض الريال."

فمثلا عند انخفاض سعر الريال مؤقتًا إلى 1,500 ريال للدولار، ارتفع سعر الأرز المستورد من 1,200 إلى 1,500 ريال للكيلوغرام، لكنه لم ينخفض مجددًا عندما عاد الدولار إلى 1,350 ريال. وهذه الظاهرة تُعرف اقتصاديًا باسم "الجمود السعري التصاعدي.(Sticky Prices) "

5. غياب الرقابة الفاعلة أدى إلى تضارب في الأسعار بين المحافظات وحتى داخل المدينة الواحدة.

وللتوضيح أكثر نورد هذا الجدول لمقارنة تغير أسعار السلع الرئيسية نتيجة لتغير أسعار الصرف خلال فترات مختلفة متتالية

التاريخ	سعر الصرف للدولار الواحد	التغير في سعر الصرف	السلعة	وحدة القياس	سعرها بالريال اليمني	نسبة التغير في السعر بالريال
30 يونيو 2025	2742 ريال	---	قمح	50 كيلو	50,000	--
			دقيق	50كيلو	60,000	--
			رز	40كيلو	120,000	--
			سكر	50كيلو	93,000	--
			زيت	8 لتر	30,000	--
24 يوليو 2025	2899 ريال	+5.7%	قمح	50 كيلو	50,000	-
			دقيق	50كيلو	62,000	+3%
			رز	40كيلو	134,000	+11.6%
			سكر	50كيلو	105,000	+12.9%

			زيت	8 لتر	33,000	+10%
24 أغسطس	1632 ريال	-43.7%	قمح	50 كيلو	35,000	-30%
			دقيق	50كيلو	38,000	-38.71%
			رز	40كيلو	85,000	-36.5%
			سكر	50كيلو	60,000	-42.8%
			زيت	8 لتر	20,000	-39.4%
30 سبتمبر2025	1626	-0.3%	قمح	50 كيلو	35,000	----
			دقيق	50كيلو	39,000	+2.6%
			رز	40كيلو	85,600	+0.7%
			سكر	50كيلو	62,000	+3.3%
			زيت	8 لتر	20,000	---

المصدر: -نشرة أسعار الصرف وأسعار السلع مجلة الرابطة الاقتصادية الأعداد -42-43-44-45- مؤسسة الرابطة الاقتصادية.

من الجدول السابق نلاحظ أنه عندما ارتفع سعر الصرف للعملة الصعبة – الدولار- ارتفعت الأسعار فورا وخلال فترة وجيزة أكثر من نسبة الارتفاع في أسعار العملة الصعبة، بينما عند انخفاض أسعار العملة الصعبة – الدولار- خلال الفترة محل البحث لم يوازيها انخفاض أسعار بنفس النسبة بل كان

الانخفاض اقل، فمثلا في 24 يونيو 2025 عندما كان سعر الصرف للدولار الواحد 2899ريال نجد أن نسبة الارتفاع في سعر الصرف 5.7% فقط بينما ارتفعت أسعار السلع الأساسية – رز وسكر وزيت- خلال نفس الفترة مباشرة بنسبة أكثر من 10%.

بينما في 24 أغسطس 2025 عندما انخفض سعر الصرف إلى 1632 وبنسبة انخفاض تجاوزت ال43% كانت الانخفاضات لنفس السلع 36%- 42%.

والغريب أنه في الشهر الذي يليه – 30سبتمبر 2025 - رغم انخفاض سعر الصرف بشكل طفيف إلا ان الأسعار عاودت الارتفاع رغم بدء لجنة الاستيراد عملها.

وهو ما يؤكد أهمية مراقبة الأسعار في السوق ووضع لوائح واضحة للتسعير.

أليات التسعير العادل في ظل تقلب أسعار الصرف في اليمن

يقصد بالتسعير العادل أن يتم تحديد أسعار السلع والخدمات في السوق بما يعكس التكلفة الحقيقية + هامش ربح معقول دون استغلال لتقلبات سعر الصرف أو ضعف الرقابة.

لكن في البيئة اليمنية مع وجود مخاطر تجارية وغير تجارية تواجه التجار مثل:

- العملة غير مستقرة،
- السوق منقسم بين شمال وجنوب،
- و75% من السلع مستوردة بالدولار
- الوضع الأمني والسياسي.

- المعوقات اللوجستية المحلية والدولية وارتفاع تكاليف الشحن لليمن.

فإن تطبيق التسعير العادل يتطلب منظومة رقابة وتنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص وليس قرارات فردية فقط.

وعليه نقدم المقترحات التالية:

مقترحات للحكومة ـ لتثبيت آليات تسعير عادلة

1- انشاء "مرجع سعري موحّد" أسبوعي

يصدر عن البنك المركزي اليمني بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة يتضمن سعر الصرف المرجعي + قائمة أسعار استرشادية لأهم السلع الأساسية (قمح، دقيق، سكر، أرز، زيت، وقود...).

ويتم تحديثه كل اسبوع بناءً على معدل تغير الصرف في السوق.

2- ضبط هوامش الربح

تحديد هوامش ربح قصوى لكل مرحلة (مستورد – تاجر جملة – تاجر تجزئة).

3- إنشاء منصة رقمية لتتبع الأسعار

تربط الموردين الرئيسيين بوزارة الصناعة والتجارة تُعرض فيها الأسعار الرسمية للسلع الأساسية في كل محافظة، الهدف هو منع التلاعب في الأسعار اليومية الناتجة عن المضاربة بسعر الصرف.

4- تشجيع التسعير المحلي بالريال اليمني

عبر منح حوافز للتجار الذين يثبّتون الأسعار بالريال لفترات طويلة (شهر فأكثر) مثل:

- إعفاءات جمركية مؤقتة،

- أو أولوية في تمويل الاستيراد من البنك المركزي.

5- تعزيز الدور الرقابي للمؤسسات المحلية

- دعم مكاتب الصناعة والتجارة في المحافظات بصلاحيات رقابية فعلية.
- اعتماد فرق تفتيش ميداني بالتعاون مع الغرف التجارية والسلطات المحلية لضبط الأسعار

6- دعم الاستقرار النقدي

استقرار سعر الصرف هو الأساس لأي عدالة سعرية وهو الاجراء الأهم والابرز الذي يجب أن تسعى له الحكومة.

7- ايقاف الإجراءات الغير قانونية

إيقاف الإجراءات الغير القانونية سواء للسلطات المحلية أو السلطات العسكرية والأمنية ومنع الجبايات وتوحيد الاوعية الجمركية والالتزام بالقوانين عند تحصيل الرسوم ومنع فرض رسوم غير قانونية.

8- دعم الإنتاج المحلي

دعم وتشجيع الإنتاج المحلي عبر تقديم حوافز مختلفة للمنتجين مثل:

- تخفيضات ضريبية.
- تخفيضات جمركية على المواد الأولية.
- شراء جزء من الإنتاج
- توفير قروض ميسرة.
- تسهيل الإجراءات الإدارية.

9- انشاء هيئة وطنية لحماية المستهلك.

اقتراحات للقطاع الخاص

1- التوجه للإنتاج المحلي التعاوني:

من خلال اشاء شركات مساهمة جماعية تنتهج اليات إحلال المنتجات المحلية بدلا من الاستيراد.

2- التنسيق السعري

ويقصد به التنسيق السعري بين القطاع الخاص نفسه والحكومة والمجتمع المدني بحيث يتم استغلال إمكانيات القطاع الخاص باقصاها مع الحصول على ميزات الحجم الكبير ووقف المضاربة في الأسعار.

3- **الإفصاح عن مكونات السعر**

وذلك عن طريق نشر تفاصيل تكلفة السلع المستوردة (سعر الشراء + النقل + الجمارك + الربح) بطريقة شفافة، ويمكن للغرف التجارية إلزام الموردين الكبار بنشر هذه البيانات على مواقعهم أو في قوائم رسمية.

4- التعاون مع الحكومة لإنشاء "مجالس تسعير مشتركة"

- تضم ممثلين من:
  - الغرف التجارية،
  - وزارة الصناعة والتجارة،
  - البنك المركزي،
  - منظمات حماية المستهلك.
- وتكون مهمتها تحديد الأسعار الاسترشادية شهريًا بناء على التغيرات الفعلية في التكلفة.

رابعا تأثير التسعير الجيد والعادل على المجتمع والسوق

تسهم آليات التسعير الجيد والعادل في تعزيز استقرار المجتمع والأسواق بشكل مباشر وملموس، فعندما تحدد أسعار السلع والخدمات بطريقة تعكس التكلفة الحقيقية للإنتاج والاستيراد مع هامش ربح معقول، ويأخذ التسعير بعين الاعتبار تقلبات سعر الصرف والقدرة الشرائية للمستهلكين، تصبح الأسواق أكثر شفافية واستقرارا، يؤدي ذلك أولًا إلى تحسين القدرة الشرائية للأسر، حيث يمكن للأسر ذات الدخل المحدود تلبية احتياجاتها الأساسية بانتظام دون أن تشكل الأسعار عبئا ماليا إضافيا، مما يخفف من الضغط النفسي والمعيشي على أفراد المجتمع. كما أن التسعير العادل يقلل من الفوارق الاجتماعية ويحد من الاستغلال التجاري للفئات الضعيفة، ما يساهم في تعزيز العدالة الاجتماعية وتقليل الفجوات المعيشية بين المناطق والفئات المختلفة.

على صعيد السوق، فإن التسعير العادل يعزز الشفافية ويتيح المنافسة الحرة بشكل أكثر فعالية، إذ تصبح الأسعار مؤشراً واضحًا لتكاليف الإنتاج الحقيقية، مما يقلل من الممارسات المضاربية واحتكار السوق. هذا الاستقرار يجعل المستثمرين أكثر ثقة في السوق، ويشجعهم على توسيع أنشطتهم الإنتاجية، سواء في القطاع الصناعي أو الزراعي، بما يقلل الاعتماد على الواردات ويعزز التنمية الاقتصادية المحلية. كما يساهم التسعير العادل في الحد من الاحتكار والمضاربات، ويضمن أن تكون الأسواق متاحة للجميع بشكل منصف، سواء للمستهلك أو للتاجر الصغير والمتوسط.

على المستوى الاجتماعي، ينعكس التسعير العادل في استقرار الحياة اليومية، حيث تقل حالات الاحتجاج الاجتماعي أو التوتر الناتجة عن ارتفاع الأسعار المفاجئ، كما يسهم في تعزيز الأمن الغذائي، إذ تضمن الأسعار المستقرة حصول الأسر على الغذاء الأساسي بشكل منتظم. ويتيح هذا للمستهلكين التخطيط المالي والادخار بشكل أفضل، ما ينعكس إيجابا على الدورة الاقتصادية ويحفز نمو الاستهلاك

الرشيد. بشكل عام، يصبح السوق أكثر قدرة على التنبؤ، ويزداد الإنتاج المحلي تنافسية، ما يدعم استدامة الاقتصاد ويخلق بيئة مواتية للنمو والتطور الاجتماعي.

كما يسهم التسعير العادل في رفع حصيلة الضرائب بشكل غير مباشر ولكنه فعال، وذلك عبر خلق بيئة اقتصادية أكثر شفافية واستقرارًا. عندما يتم تحديد أسعار السلع والخدمات بما يعكس التكلفة الحقيقية للإنتاج والهامش المعقول للربح، ويأخذ التسعير بعين الاعتبار القدرة الشرائية للمستهلكين وتقلبات سعر الصرف، تصبح حركة الأسواق أكثر وضوحًا. هذا يسمح للسلطات الضريبية بتقدير الإيرادات بشكل أدق، حيث يمكن حساب الضرائب على القيمة الحقيقية للسلع والخدمات دون تضخم أو تهرب ضريبي.

علاوة على ذلك، يقل التسعير العادل من ممارسات المضاربة والاحتكار، ويحد من تداول السلع خارج القنوات الرسمية، وهو ما يعني تسجيل أكبر عدد ممكن من المعاملات الاقتصادية في النظام الرسمي، وبالتالي **توسيع القاعدة الضريبية** .عندما تكون الأسعار عادلة وثابتة نسبيًا، يزداد التزام التجار والمستثمرين بدفع الضرائب لأنهم يشعرون بعدم الاستغلال والشفافية في السوق، كما أن استقرار الأسعار يقلل من الخسائر الناتجة عن تقلبات العملة أو التضخم المفرط، ما يجعل الالتزام الضريبي أكثر استدامة ويزيد من قدرة الدولة على جمع الإيرادات.

في النهاية، يمكن القول إن التسعير العادل لا يقتصر دوره على حماية المستهلك وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، بل يمتد ليكون **أداة فعالة لتعزيز الإيرادات الحكومية**، من خلال توسيع القاعدة الضريبية، وزيادة التزام القطاع الخاص، وتحسين الشفافية في حركة السوق، ما يدعم قدرة الدولة على تمويل المشاريع والخدمات العامة دون اللجوء إلى فرض ضرائب إضافية مرتفعة قد تثقل كاهل المجتمع.

النتائج والتوصيات

أولا النتائج:

من خلال الورقة تبرز العديد م النتائج التي توصلنا إليها:

1- غياب اليات واضحة للتسعير في اليمن.
2- التقلب في أسعار الصرف يجعل من الأسواق المحلية بيئة طاردة للاستثمار مما يؤثر سلبا على المجتمع والاقتصاد.
3- ان استقرار أسعار الصرف تعتبر الخطوة الأولى لتسعير عادل ثابت.
4- هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في التسعير بخلاف سعر الصرف مثل الإجراءات الإدارية والقانونية والجبايات التي تفرض على التجار وتكاليف النقل والتأمين يجب اخذها بالنظر عند وضع اليات تسعير عادلة للسوق.
5- التسعير العادل يفيد الحكومة ويفيد الاستثمار ويفيد المجتمع وهو ما ينعكس على تحسن في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.
6- التسعير العادل يمكن أن يساهم في تعزيز موارد الدولة الضريبية.

ثانيا التوصيات:

خرجت الورقة بمجموعة من التوصيات يمكن تلخيصها في التالي:

1- لابد من وضع اليات عادلة للتسعير تراعي حقوق المستثمر والمواطن والدولة.
2- من أجل وضع اليات تسعير عادلة لابد من تطبيق قوانين عادلة وإيقاف أي إجراءات غير قانونية أو أي جبايات تفرض خارج إطار القانون.

3- عند وضع اليات تسعير عادلة في السوق اليمنية يجب مراعاة كافة التكاليف التي يتحملها التجار من ورسوم وتكاليف تأمين للنقل البري والبحري والجوي الداخلي والخارجي.

4- لا يمكن وضع اليات عادلة للتسعير بدون تنسيق مشترك بين الحكومة والسلطة المحلية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

5- لابد من إيجاد اليات وضوابط قانونية وتشريعية ملزمة لمراقبة الأسعار والتسعير.

6- انشاء هيئة وطنية مستقلة لحماية المستهلك ودعمها وتوفير متطلبات عملها أصبح ضرورة ملحة.

7- ان استقرار أسعار الصرف تعتبر الخطوة الأولى لتسعير عادل ثابت لذلك لابد من إيجاد خطط واضحة للحفاظ على استقرار أسعار الصرف مع وضع اليات لمنع المضاربات في العملة وتعزيز قوة العملة الوطنية وحشد الاحتياطيات القانونية في البنك المركزي اليمني.

8- دعم الصناعات الوطنية خطوة مهمة يجب ان تقوم به الحكومة لدعم الاقتصاد وتوفير البديل المحلي للمنتجات المستوردة مما يساهم في تخفيض الأسعار وتحقيق الاستقرار للسوق، ولذلك لابد للحكومة من دعم هذه الصناعات عن طريق مزيج من الحوافز التمويلية والضريبية واتباع سياسة شراء جزء من الإنتاج.